العدوان السعودي على الهوية الوطنية اليمنية

د. عرفات الرميمة
دكتوراه في الفكر العربي الإسلامي

مقدمة:

واهمٌ من يظن أن عدوان السعودية على اليمن قد بدأ فجر الـ ٢٦ من مارس ٢٠١٥م؛ بل هو عداء تاريخي يشبه في طبيعته التنافر بين رمال الصحراء المتناثرة الرخوة وصخور الجبال الصلبة المتماسكة، وقد لخصت واقع ذلك العداء عبارة عبد الفتاح إسماعيل بالقول: "السعودية هي العدو التاريخي لليمن". إن من لا يعرف الماضي لن يفهم ما يحصل في الحاضر من أحداث. وهذا هو حال كل من لم يعرف ماضي العلاقات السعودية اليمنية، لأنه سيظن أن العدوان السعودي على اليمن بدأ فجر الـ ٢٦ من مارس ٢٠١٥م، وعذره أنه لا يعرف أن العدوان السعودي على اليمن بدأ مع نشأة الدولة السعودية الأولى (١٧٤٥م -١٨١٨م)، فقد استولى الجيش الوهابي على عسير وسهل له تلك المهمة الشريف (حمود بن محمد) أحد عمال الدولة القاسمية الذي انضم إلى الوهابيين ومكنهم بعدها من الاستيلاء على الحديدة وبيت الفقيه واللحية وزبيد.[1] وقد عاث الوهابيون ـ كعادتهم ـ في تلك المدن فساداً، فقتلوا سكانها ونهبوا أموالها وخربوا مساجدها ومزقوا الكتب والمصاحف وطلبوا من السكان أن يدخلوا في دين الله! ـ يعنون بدين الله الوهابية ـ ويتركوا ما كان يعبد آباؤهم. وقد خربوا جامع زبيد خراباً كبيراً ونهبوا ما فيه حتى شبابيكه الحديد. لقد كان تعامل الوهابيين مع السكان اليمنيين في تلك المدن المحتلة كمشركين، بمثابة عاملٍ هامٍ في فضح دعوتهم المتطرفة، إذ اختلف معهم الشريف حمود بن محمد ـ الذي ناصرهم في بداية

١- أمين أبو زيد، **الوهابية وخطرها على مستقبل اليمن السياسي**، بيروت، مؤسسة البصائر، ط ١، ١٩٩١م، ص ١٨.

الأمر. وسارع إلى قتالهم وقتل قائدهم أبو نقطة وتمكّن من إخراجهم من تهامة عام ١٢٢٤هـ الموافق ١٨٠٩م واستقل بحكم تهامة.

لقد أرادت السعودية خلال مراحل تكوينها السيطرة على اليمن بالقوة العسكرية، وعندما فشلت في ذلك استخدمت القوى الناعمة أسلوباً للسيطرة على القرار السيادي، وحاولت مراراً وتكراراً طمس الهوية اليمنية واستبدالها بهوية وهابية تكفيرية. وهكذا كانت طبيعة العلاقة بين اليمن والسعودية خلال مراحلها المختلفة، ولم تستطع الحكومات المتوالية على حكم اليمن التخلص من الهيمنة السعودية، وظل الشعب اليمني خلالها يئن من ثقل تلك السيطرة من جرّاء استخدام المال كوسيلة ضغط وابتزاز لانتهاك السيادة ومسخ الهوية الوطنية.

كما استغل النظام السعودي المعونات المالية في علاقاته مع اليمن بصورة قبيحة مستهجنة مستفيداً من ضعف الموارد المادية فيه، فزيادة الدعم أو إنقاصه أو منعه كان مرتبطاً بارتهان النظام في اليمن للسياسة السعودية، وكان لها الدور الأكبر في تعطيل كل الخطط التنموية اليمنية كي يظل اليمن في حاجة لمساعدتها التي تبرر من خلالها تدخلها وانتهاكها لسيادة القرار اليمني، ومع كل ذلك التدخل المفضوح يصرح النظام السعودي ويكرر في كل مناسبة أنه لا يتدخل في الشؤون الداخلية اليمنية.

ولاعتبارات منهجية، سوف نحصر تناول العدوان السعودي على الهوية اليمنية في فترة زمنية محددة منذ قيام ثورة ٢٦سبتمبر وحتى اللحظة الراهنة، وذلك حتى لا تصاب الدراسة بالترهل المنهجي، لأن تلك الفترة وما أعقبها هي التي حصل فيها بالفعل العدوان السعودي على الهوية اليمنية محاولاً استلابها وتغيير ملامحها من خلال نشر المذهب الوهابي. وسوف نتعرف في هذه الدراسة على الكيفية التي تم من خلالها العدوان السعودي على الهوية اليمنية ومحاولة طمسها وإحلال الهوية الوهابية بديلاً عنها.

- تعريف الهوية:

لا بد لنا من الناحية المنهجية أن نُعرِّف الهوية أولاً، لنعرف من خلالها ماذا يعني العدوان على الهوية، وكيف تم العدوان السعودي على الهوية اليمنية.

الهُويَّة ـ أو الذاتية كما يسميها المناطقة ـ "مأخوذة من (هُو .. هُوّ) بمعنى جوهر الشيء وحقيقته المشتملة عليه اشتمال النواة على الثمرة وثمارها، وهوية الشيء هي ثوابته التي تتجدد ولا تتغير، إنها كالبصمة بالنسبة للإنسان يتميز بها عن غيره".[1] والهوية التي تُميز الفرد هي خلاصة تفاعلٍ بين الفرد ـ وكذلك المجتمع ـ مع ماضيه الذي يمتد بجذوره بعيداً وبين خبرات الطفولة في شتى المجالات من جهة، وبين تطلعاته المستقبلية ضمن الفرص المتاحة والحدود الواقعية لطموحاته الشخصية من جهة أخرى. وثوابت الأمة أو المجتمع التي تتجدد ولا تتغيّر هي الدين والمعتقد بكافة أشكاله، واللغة باعتبارها قالباً للفكر ووسيلة للتفاهم، والأخلاق التي تفرِّق المجتمع الإنساني عن القطيع الحيواني، وكذلك الثقافة باعتبارها أسلوب حياة الفرد والمجتمع على السواء.

في الفلسفة تُعرَّف الهوية ـ بحسب المعجم الفلسفي ـ بأنها: "حقيقة الشي من حيث تميزه عن غيره، وتسمى أيضاً وحدة الذات". ويرى (ريجارد جنكر) أن الهوية الاجتماعية هي: "تصورنا حول من نحن ومن الآخرون، وكذلك تصور الآخرين حول أنفسهم وحول الآخرين. وتأتي إثر عملية التفاعل الإنساني، هي تستلزم عمل مقارنات بين الناس كي تؤسس أوجه التشابه والاختلاف بينهم. فأولئك الذين يعتقدون بوجود التشابه بينهم وبين الآخرين يشتركون في هوية تتميز عن هوية الناس الذين يعتقدون أنهم مختلفون ولا يشتركون بذات الهوية"[2].

موضوع الهوية من المواضيع التي ظهرت مع ظهور هاجس النهضة والإصلاح في المجتمعات العربية منذ قرابة القرنين من الزمن ـ وبالتحديد مع الحملة الفرنسية على مصر عام ١٧٩٨م ـ ويرجع السبب في ذلك إلى شعور المفكرين العرب حينها بالخطر الذي يهدد هويتهم وحضارتهم وتاريخهم على يد "عدو قوي وخطير يريد هذا ويعمل جاداً عليه، مما ولَّد قناعة لدى نخبة من العلماء المصلحين بضرورة الانتباه لهذا الموضوع الخطير والتصدي له عبر السير في عملية تغيير وإصلاح للواقع السيء الذي تعيشه الأمة الإسلامية، فكان هذان السببان (الشعور بالخطر والشعور بالحاجة إلى

١- محمد عمارة، **مخاطر العولمة الثقافية**، القاهرة، دار نهضة مصر، ط١، ١٩٩٩م، ص ٦.

٢ -هارلبس وهولبورون، **سوسيولوجيا الثقافة والهوية**، (ترجمة: حاتم حميد محسن)، دمشق، دار كيوان، ط١، ٢٠١٠م، ص ٩٣.

الإصلاح) هما اللذان ولَّدا الاهتمام بموضوع الهوية لدى المفكرين الإصلاحيين، هوية النهضة التي يرومون القيام بها في ذلك الوقت[١].

إذاً الشعور بالخطر وهاجس الإصلاح والتغيير من أهم العوامل التي تحرك المجتمعات والأمم نحو العودة إلى الذات والبحث عن الهوية الجامعة التي تتميز بها ـ ولها ومن أجلها ـ عن بقية المجتمعات والأمم التي تعيش معها على ظهر الأرض.

الخلاصة، أن الهوية تعني بكل بساطة: من أنت في الحياة، وماذا تريد منها، فرداً أو جماعة؟ وتتأسس على الوعي بالخصوصية والتمّيز والتفرد والاختلاف عن الآخر المخالف لك في كل شي، فميزات الفرد هي هويته التي تميزه عن غيره من الأفراد، وميزات المجتمع هي ثوابته التي تتجدد ولا تتغير وهويته المميزة له أيضاً. ومضمون هوية المجتمع اليمني التي ميزته عن غيره، أنه مجتمع منفتح على الآخر المختلف عنه، تعايش أبناؤه على مر الزمان دون الالتفات للفروق الدينية والمذهبية، فعاش فيه الزيدي والإسماعيلي والشافعي في تآلف فريد قلّ أن يوجد في أي دولة في العالمين العربي والإسلامي، فهم يصلّون كل فروضهم في مسجد واحد، ويقيمون جمعة واحدة، ويستمعون لخطيب واحد، ويفتيهم مفتٍ واحد، دون أن تظهر عليهم تلك الفوارق المذهبية ـ كما هي ظاهرة في البلدان الإسلامية الأخرى ـ وتلك هي الميزة الخاصة بالهوية اليمنية وهي تتوافق مع ما اختزله معجم (روبير) لتعريف الهوية: "باعتبارها الميزة الثابتة في الذات"[٢].

لقد جعل الشعب اليمني الانتماء لليمن هويته الثابتة التي تميزه عن غيره في كل زمان بغض النظر عن بقية الانتماءات الضيقة التي يرى أنها تضر أكثر مما تنفع، دون أن يعي أنه يمارس مبدأ المواطنة التي تباهت بها النظم السياسية الغربية، "فالانتماء للوطن هو الانتماء الذي يشمل جميع الهويات، ويُفيد من كل الخصوصيات والدوائر الثقافية المتعددة بما يثري حركته عبر التاريخ"[٣]. وذلك ما جعل لتلك الهوية اليمنية فرادتها التي حاولت السعودية القضاء عليها بكل الوسائل المتاحة والممكنة

١ –خليل نوري العاني، **الهوية الإسلامية في زمن العولمة الثقافية**، ديوان الوقف السني (العراق)، ط١، ٢٠٠٩م، ص ١٥

٢– محمد وردي، **الهوية والمنهجية بين الإبداع والتهافت**، كتاب دبي الثقافية، ط ١، أكتوبر ٢٠١٤م، ص ٤٤.

٣– قادري أحمد حيدر، **قراءات نقدية في العولمة والتأسلم السياسي**، صنعاء، مؤسسة العفيف الثقافية، ط١، ٢٠٠٤م، ص ٣٠.

من خلال فرض النهج الوهابي الذي يرى في غير معتنقيه كفاراً لا يمكن التعايش معهم بل ويجب قتالهم.

- العدوان السعودي على الهوية اليمنية:

بصفةٍ عامة، المقصود بالعدوان السعودي على الهوية اليمنية هو فرض السعودية لسياستها على السلطة الحاكمة في اليمن بواسطة أدواتها الناعمة، وجعل القرار اليمني تابعاً للسعودية وعميلاً لها وليس للشعب اليمني، وبذلك تسقط مسألة السيادة واستقلال القرار اليمني مما ينزع الهوية الوطنية عن الدولة اليمنية. وقد ظهر ذلك العدوان على الهوية اليمنية بشكلٍ واضح في محاولاته المستمرة لضرب قيم التعايش وإبراز النعرات المذهبية بين أبناء اليمن، وذلك من خلال محاولة فرض المنهج الوهابي على الشعب اليمني بكل الوسائل المتاحة، وكسر جناحي طائر التعايش الزيدي والشافعي، أو نتف ريشهما بما يمنعهما عن التحليق مجدداً، ومحاربة المذهب الزيدي واعتباره مذهباً شيعياً رافضياً، ومحاربة المذهب الشافعي من خلال محاربة التصوف وتكفير المتصوفة والعمل على خلق التناقضات المذهبية والمناطقية بين أبنائه، وشراء ولاءات شيوخ القبائل والقيادات العسكرية والسياسية بالمال عن طريق ما يُسمى اللجنة الخاصة، وجعل ولائهم تابعاً لها على حساب الولاء لليمن.

كما تمثل العدوان السعودي على الهوية اليمنية أيضاً في تشجيع ظهور تنظيم القاعدة، ونقل أعضائه من أفغانستان ومن السعودية إلى اليمن بواسطة أدوات السعودية فيها، وتشجيع التطرف والعنف بواسطة المناهج الوهابية التكفيرية. وكل ذلك يطمس الهوية اليمنية المنفتحة والمتسامحة ويجعل منها نسخة مزورة للهوية الوهابية. وقد كان ذلك هو السبب في تأييد الكثير من خريجي المعاهد العلمية الوهابية ومن الساسة وزعماء الأحزاب للعدوان السعودي؛ لأنهم فقدوا هويتهم اليمنية وأصبح ولاؤهم للريال السعودي أكثر من ولائهم لليمن. وسوف نحاول تتبع ذلك العدوان منذ قيام الثورة اليمنية وحتى اليوم.

- العلاقات السعودية اليمنية:

لم تكن العلاقات السعودية اليمنية علاقات جوار طبيعية على الإطلاق، وإنما كانت علاقات فيها الكثير من التسلط والهيمنة من الجار الغني على الجار الفقير

ومحاولة لإخضاعه بكل الوسائل، وخصوصاً بعد نجاح السعودية - بمساعدة بريطانية - في احتلال أراضٍ يمنية في عسير ونجران وجيزان عام ١٩٣٤م. ولم تنتهِ المطامع السعودية في اليمن باحتلال تلك المناطق، بل ظلت تتطلع دائماً نحو التهام المزيد من الأراضي ووضع الأراضي اليمنية بالكامل تحت هيمنتها، ويكفي أن نعلم أن الملك عبدالعزيز بن سعود كان قد أعلن عن قيام مملكته في ٢٢ سبتمبر عام ١٩٣٢م دون أن يُعيِّن لها حدوداً، لأن شهيته لا تزال مفتوحة لقضم المزيد من الأراضي المجاورة، وخصوصاً اليمنية منها، فقد كان يطمح لقضم "واستيعاب الأراضي اليمنية السليبة وطمس هويتها الوطنية وإبدال مواطنيها بجنسية وطابع ومشاعر انتماء غير جنسيتهم وطابعهم ومشاعر انتمائهم اليمنية قبل وضع خطة توسع سعودية جديدة إقليمية وسياسية إزاء ما تبقى من الكيان اليمني"[١].

من المعلوم والمتواتر لدى كل يمني أن الملك عبد العزيز بن سعود كان قد جمع أولاده قبل موته عام ١٩٥٣م، وأوصاهم قائلاً: "إن خيركم وشركم من اليمن"، وعندما استفسر الأولاد الأب عمّا تعنيه عبارته السابقة، رد عليهم بصريح القول: "خيركم في أذى اليمن وشركم في رخائه"، وهي الوصية التي طبقها الأبناء بحذافيرها حتى اليوم. وقد جاءت الفرصة المناسبة لتنفيذ تلك الوصية بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م، وهي الثورة التي لم تكن ضمن حسابات السعودية، فقد خافت من انتقال عدوى الثورة والجمهورية إليها بفعل الجوار، فوقفت بكل ما تملك مع الإمام محمد البدر ليس حباً في بيت حميد الدين ولكن كرهاً في الثورة وخوفاً من الجمهورية ووقوفاً ضد المشروع القومي الناصري الذي تزعمه الرئيس جمال عبدالناصر.

كان التدخل المصري بمثابة الرئة التي تنفست من خلالها الثورة في أيامها الأولى واستطاع إنقاذها من موت محقق، فقد "أنقذ التدخل المصري الجمهورية العربية اليمنية من هزيمة سريعة محتملة على يد القبائل في الشمال، كما أن توفر الدعم المصري العسكري والسياسي في اليمن ساعد في أكتوبر ١٩٦٣على بدء النضال ضد بريطانيا في اليمن الجنوبي، وكانت هذه هي التأثيرات الإيجابية للسياسة

١- محمد علي الشهاري، **معالم سياسة العدوان السعودية تجاه اليمن**، بيروت، دار الفارابي، (د. ت.)، ص ٤٤.

الناصرية"[1]. حيث مثّل الدعم المصري بالنسبة للثورة بيضة القبان التي رجّحت الأوضاع لصالح الثورة ضد من وقفوا ضدها، وتلك الحقيقة لا ينكرها إلا جاحد أو جاهل لم يقرأ تاريخ الثورة، فقد "كانت القوى والكتل السياسية في اليمن قبل ٢٦ سبتمبر أضعف من أن تُقدم على تفجير الثورة دون العون والتأييد الجبار الذي يأتي من القاهرة. فلما وضعت القاهرة ثقلها في كتلةٍ اطمأنت لثوريتها كانت الثورة، فعامل الترجيح التاريخي وسبب النقلة الكبرى إنما كانت القاهرة"[2].

لقد فهمت السعودية أن التدخل المصري لصالح الثورة اليمنية إنما هو موجه أساساً ضدها، وأن تلك الثورة تستهدف النظام الملكي في الرياض في مرحلةٍ تالية كما استهدفته في صنعاء أولاً، وبدأت منذ ذلك اليوم مرحلة جديدة في العلاقات بين السعودية واليمن، لأن تلك الثورة لم تكن لتعجب النظام السعودي بطبيعة الحال، فهذا النظام يعتمد في بقائه واستقراره على بقاء واستقرار الدول المجاورة، وأي موجة ثورية أو تغييرية في الدول المجاورة له سوف تؤثر عليه حتماً. فقد كتب الصحفي الفرنسي المشهور آنذاك (ب . روندي) موضحاً حقيقة الصراع المصري السعودي والمناخ الإقليمي المتوتر الذي صاحب القضية اليمنية، قائلاً: "تتميز الأزمة اليمنية بميزة عجيبة ومدهشة تتمثل بتخطيها محيطها الخاص؛ فلم تعد الأزمة داخلية بقدر ما أصبحت أزمة عربية في اليمن، وأصبح اليمن مسرحاً لصراع فريد للتقدم ضد الرجعية وفقاً للمصطلحات الاشتراكية العربية"[3].

كان هناك حقيقة أغفلها العديد من الدارسين للدور السعودي في اليمن خلال فترة الستينيات من القرن الماضي، وهي أن: "السعوديين لا يحاربون ثورة اليمن من أجل عبد الناصر ـ كما يقال وكما يريدون أن يقال ـ بل يحاربون الثورة من أجل الثورة نفسها، حمايةً لوجودهم ودفعاً لخطر امتداد الثورة، واليمن هي البلد المحتك

١- فرد هاليداي، "**الثورة والثورة المضادة**"؛ **ثورة ٢٦ سبتمبر: دراسات وشهادات للتاريخ**، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث، ط١، ١٩٨٢م، ص٨٠.

٢- عبدالرحمن الإرياني، **مذكرات الرئيس القاضي عبدالرحمن الإرياني (ج ٢)**، القاهرة، مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١، ٢٠١٣م، ص٩٨.

٣- إيلينا جلوبوفسكايا، **التطور السياسي للجمهورية العربية اليمنية**، (ترجمة: محمد علي البحر)، صنعاء، مركز الدراسات والبحوث اليمني، ط ١، ١٩٩٤م، ص ٤٥.

بالسعودية احتكاكاً كبيراً أعظم من أي دولة عربية أخرى"[1]. وقد كانت الحجة السعودية بالوقوف ضد ثورة سبتمبر هي الدفاع عن الشرعية في اليمن ودرء الأخطار الماركسية عن الجزيرة العربية القادمة من الجنوب اليمني. وكأن التاريخ يُعيد نفسه في الوقت الحاضر، فتلك هي الأسباب نفسها التي قام عليها تحالف العدوان السعودي الأمريكي ضد ثورة ٢١ سبتمبر: الدفاع عن الشرعية في اليمن ومحاربة الخطر الفارسي ومنعه من التوسع في الجزيرة العربية.

كان التدخل السعودي في اليمن إبان ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢م قد اتخذ عدة أشكال منها:

- تقديم الدعم المادي والعسكري والسياسي للقوى الملكية المتواجدة على الحدود السعودية في محافظات مأرب والجوف وصعدة.
- تشكيل عدد من فِرق المرتزقة العسكرية المدربة والمسلحة تسليحاً جيداً تحت قيادة خبراء أجانب تمتعوا بكفاءة وخبرة متميزة في إسقاط الثورات في مختلف بلدان العالم الثالث، ومن أشهرهم المرتزق الفرنسي (بوب دينار).
- الدعم الإعلامي الواسع من خلال وسائل الإعلام السعودية المختلفة، والتي لعبت دوراً خطيراً في تضليل وسائل الإعلام العربية العالمية عن طريق نقل أخبار مفبركة عن قوة الملكيين وانتصاراتهم والترديد الدائم بأنهم باتوا على أبواب مدينة صنعاء لاقتحامها، ويتكرر هذا السيناريو في العدوان السعودي الراهن على اليمن.

بدأ الدعم السعودي للملكيين للعمل ضد الجمهوريين من أجل استعادة السلطة، واستماتت السلطة السعودية في دعمها للملكيين فرصدت ملايين الريالات لدعم قبائل شمال اليمن، وأغرت العمال اليمنيين المقيمين في السعودية بالانخراط في الجيش الملكي المقاوم للتغيير وأجزلت لهم العطايا واشترت ضمائر العديد منهم، كما قامت بالمقابل بتجميد ممتلكات الحكومة اليمنية في البنوك السعودية.

كانت طلائع الجيش المصري قد وصلت فعلاً إلى اليمن في ٢٨ سبتمبر ١٩٦٢م، أي بعد يومين من قيام الثورة، وبدأت تلك القوات في ملاحقة فلول الملكيين الذي لجأوا

١- عبدالملك الطيب، **نكسة الثورة**، الكويت، دار القلم، ط ١، ١٩٩٠م، ص ٨٦.

إلى السعودية. وهكذا تحولت اليمن مسرحاً للصراع الإقليمي بين مصر والسعودية، فالصراع مع مرور الوقت لم يعد يمنياً خالصاً وإنما أصبح مصرياً سعودياً، وقد أدى ذلك لدخول اليمن في حرب أهلية بالوكالة دفعت فيها السعودية المال والسلاح للملكيين، وقدمت مصر المال والسلاح والجنود للجمهوريين. وفي نهاية المطاف أدرك الجميع بعد فوات الأوان أن تلك الحرب انتصرت لأشخاص ولم تنتصر لمبادئ وأهداف الثورة. أدرك الثوار ذلك أو لم يدركوا، فكثُر القادة وقلّت الثورة ـ كما قال البردوني (رحمه الله). لقد كان بعض الثوار يرى أن الدور المصري في اليمن لم يكن خالصاً لوجه الثورة وإنما الغاية الحقيقية منه هو تسوية للحسابات الجيوسياسية بين مصر والسعودية، والوسيلة هو دعم الثورة والغاية هو تصدير الثورة إلى الرياض. وفهم العديد من الثوار ذلك بعد فترة، فعندما انعقد المؤتمر الموسع في حرض في ٢٦ نوفمبر ١٩٦٥م، والذي ضمّ الكثير من الشخصيات من الجانبين الجمهوري والملكي برعاية مصرية سعودية، قال الأستاذ محمد أحمد نعمان في مذكراته عن ذلك المؤتمر: "وجدت عملاء للسعودية وعملاء لمصر ولم أجد عملاء لليمن"[١].

- دخول السعودية من بوابة ٥ نوفمبر:

تتفق العديد من الدراسات التاريخية التي تناولت تاريخ الثورة اليمنية على أن انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧م مثّل سقوطاً لثورة ٢٦ سبتمبر وانقلاباً على مبادئها الستة، والسبب في ذلك السقوط أن ثوار سبتمبر وقادتها لم يشكلوا حزباً سياسياً يمتلك أيديولوجية واضحة المعالم تستجيب لطموحات الجماهير العريضة التي ساندت الثورة. كل ذلك يعني أن قيادة الثورة ظلت بدون تنظيم سياسي يوحد خطاهم، والضباط الذين أشعلوا فتيل الثورة لم يتمكنوا من المحافظة على الحد الأدنى من وحدتهم منذ الأيام الأولى لقيامها، ومحاولاتهم جمع شملهم من جديد باءت بالفشل كما يتضح في العديد من الوثائق التي نشرت مؤخراً[٢].

١- أحمد محمد نعمان، **مذكرات أحمد محمد نعمان**، صنعاء، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية، ط ١، ٢٠٠٤م، ص١١٠.

٢- محمد علي الشهاري، **طريق الثورة والوحدة اليمنية**، بيروت، دار الفارابي، ط ١، ١٩٨٧م، ص ٦٦.

لقد استطاعت السعودية أن تلتف على النظام الجمهوري من خلال ذلك الانقلاب الذي مثّل بداية التدّخل السعودي المباشر في السياسة اليمنية، وذلك من خلال بعض مشائخ القبائل والقادة العسكريين وبعض الساسة الذين أعطتهم السعودية المال والنفوذ وأعطوها في المقابل حرية التدخل في الشؤون السياسية اليمنية الداخلية والخارجية، لقد "نحّى انقلاب نوفمبر الوجوه الجمهورية المحاربة، وأبدى المجلس الجمهوري الاعتدال المنشود سعودياً"[1]. والاعتدال المنشود سعودياً هو العودة ضمنياً إلى النظام الملكي المدعوم سعودياً، ولكن ليس من خلال الوجوه الملكية التي دعمتها السعودية وإنما من خلال النظام الجمهوري (شكلاً)، وبالوجوه الجمهورية التي حاربتها، وذلك على اعتبار أن أولئك لن يكونوا متهمين بولائهم للسعودية. وهنا مكمن الخطر في ذلك الانقلاب الذي جاء بلباس الجمهورية (بمضمون سعودي)، وأتى بمضمون الإمامة (باللباس القبلي)، ويكفي أن نعلم أن ذلك الانقلاب تم التخطيط له في منزل الشيخ عبدالله الأحمر وفي غرفة نومه أيضاً - بحسب ما جاء في مذاكراته: "فالحركة قامت من بيتي، وزعماؤنا وأساتذتنا وآباؤنا خططوا لها في غرفة نومي وباتوا عندي، وأنا أحد الدافعين للحركة، ولم أكن أحرص على منصب رسمي"[2].

لقد نمت تلك العلاقة وتوثقت بين السعودية والنظام الجمهوري أو بالأحرى الجمهوريين الذي نفذوا انقلاب ٥ نوفمبر، بعد هزيمة القوى اليسارية في أغسطس عام ١٩٦٨م ممثلةً في عبد الرقيب عبد الوهاب ورفاقه، فبهزيمة تلك القوى اليسارية رأت السعودية أنه قد "زال شبح الماركسية، فانتهزت السعودية الفرصة وعززت من اتصالاتها مع المشائخ والوجهاء والقوى المعادية لليسار من الإخوان المسلمين، وبدأت في مد جسور علاقاتها مع مختلف تلك الفئات، وقد رسخ ضرورة تنشيط ذلك الاتجاه في السياسة السعودية استيلاء الجبهة القومية اليسارية على السلطة في عدن

١- عبدالله البردوني، **الثقافة والثورة في اليمن**، دمشق، مطبعة الكاتب العربي، ط ١٩٩١م، ص ٧٢.

٢- عبدالله بن حسين الأحمر، **مذكرات الشيخ عبدالله: قضايا ومواقف**، صنعاء، الآفاق للطباعة، ط ١، ٢٠٠٧م، ص ١٣٩.

عام ١٩٦٩م، وكان ذلك أحد الأسباب التي عجلت باعتراف السعودية بالنظام الجمهوري الذي كانت تأمل أن يحمل اسم الجمهورية الإسلامية[١].

لم تتوقف العمليات الحربية في الجمهورية العربية اليمنية إلا في أواسط أبريل عام ١٩٧٠م، وذلك بعد الاتفاق الذي تم خلال مؤتمر القمة الإسلامية في مدينة جدة والذي دعا له الملك السعودي، حيث التقى الملك فيصل برئيس وفد اليمن (محسن العيني) في ٢٨ مارس ١٩٧٠م، وتم الاتفاق على جملة أمور منها عودة بعض الملكيين إلى الحكم ـ عدا عائلة حميد الدين ـ وهذا ما حصل بالفعل حيث أضافت الحكومة اليمنية ١٨ مقعداً للملكيين في مجلس الشورى، وأدخلت ستة من الملكيين في الحكومة. كانت السعودية تهدف من وراء ذلك إلى "إشعار القوى التي قاتلت مع الملكية أنها لم تتخل عنهم وأنها لا زالت تتعهد مصالحهم، كما تُشعِر النظام الجمهوري أنها تملك أوراق ضغط داخل النظام الجديد وبواسطتهم سوف تشارك في رسم الاتجاه الجديد. وكانت هذه الخطوة أول ترويض للحكومة اليمنية بقبول مشاركة الأسرة السعودية في القرار السياسي اليمني"[٢].

لقد كان اتفاق جدة مشؤوماً بكل ما تحمله الكلمة من معنى، "فقد فتح الباب على مصراعيه لتغلغل النفوذ الرجعي السعودي إلى اليمن، فضلاً عن النفوذ الاستعماري، واتخذ النفوذ السعودي بالذات شكل هجوم عام على كل المجالات السياسية والمالية والاقتصادية والعسكرية والثقافية والتربوية والإعلامية بهدف تحويل الدولة كلها إلى جُرمٍ تابعٍ للدولة السعودية، وإخضاعها من ثمّ للهيمنة والوصاية السعودية"[٣].

بعد أن وصلت الثورة إلى المحطة التي انطلقت منها، وعادت الملكية بثياب الجمهورية، كان لا بدّ أن تعترف السعودية بالنظام الجمهوري الذي روضته، وهذا ما تمّ بالفعل في ٢٣ يوليو ١٩٧٠م. وانهالت – آنذاك – المساعدات السعودية على اليمن، كما اعترفت بالنظام الجديد كل من بريطانيا وفرنسا في الأسبوع نفسه، تلاهما

١– أمين أبو زيد، **الوهابية وخطرها على مستقبل اليمن السياسي**، بيروت، مؤسسة البصائر، ط ١، ١٩٩١م، ص٣٤.

٢– يوسف الهاجري، السعودية تبتلع اليمن، لندن، الصفاء للنشر والتوزيع، ط ١، ١٩٨٨م، ص ٣٠.

٣– محمد علي الشهاري، معالم سياسة العدوان السعودية تجاه اليمن، **مرجع سابق**، ص ٦٧.

شاه إيران الذي أرسل وفداً عسكرياً لتدريب الجيش اليمني والطيارين اليمنيين، كما أهدى إلى اليمن حينها شبكة تلفزيونية خاصة[1]. وهكذا تبنت السعودية شكل الجمهورية التي أرادتها واعترفت بها وليس الجمهورية التي حاربتها، فعلى الرغم من أن "الجمهورية العربية اليمنية لم تسقط اسمياً، ورغم أن الأئمة لم يرجعوا للحكم نهائياً، فالجمهورية التي برزت أخيراً عام ١٩٧٠م كانت صورة مشوهة لجمهورية عام ١٩٦٢م"[2].

إذا كانت الجمهورية قد قضت على ملكية بيت حميد الدين من باب ٢٦ سبتمبر؛ فإنها قد عملت على إعادة تدوير ملكية السعودية من خلال نافذة ٥ نوفمبر. ويكفي أن نقرأ مذكرات الأستاذ محسن العيني (خمسون عاماً في الرمال المتحركة)، وكتاب الأستاذ يوسف الهاجري (السعودية تبتلع اليمن)، وكتاب الدكتور محمد علي الشهاري (الأطماع السعودية في اليمن)، لنعرف مدى التدخل السعودي في شؤون الجمهورية من خلال المشائخ، وتدخلها في تغيير الحكومات والوزراء، وتلويحها الدائم بعصى المساعدات لفرض سياستها على الحكومات اليمنية المتعاقبة.

بعد انتهاء الحرب الأهلية، أُعلن الدستور في ٢٨ ديسمبر ١٩٧٠م، وتم بموجبه تشكيل مجلس شورى جديد تتمتع فيه القبائل بنفوذٍ كبير، وأصبح الشيخ عبد الله الأحمر (شيخ قبيلة حاشد) رئيساً لذلك المجلس، وكما هو معروف كان الشيخ الأحمر رجل السعودية وورقتها للضغط على الحكم في اليمن. وقد تمكن ذلك المجلس من إضعاف السلطة المركزية، حيث اشترطت السعودية منح الملكيين ست وزارات في الحكومة، وتوسيع عضوية مجلس الشورى من ٤٥ عضواً إلى ٦٣ عضواً، بشرط إعطاء الـ ١٨ مقعداً المضافة للملكيين. وقد تمت الموافقة على تلك الشروط في حينه.

كان من المفترض أن تستخدم السعودية الشخصيات الملكية كورقة ضغط على الحكومة اليمنية وجسراً تعبر من خلاله إلى القرار السياسي الداخلي لليمن؛ "إلا أنها فضلت التعامل مع الجمهوريين الذين رأت فيهم حكام المستقبل المقبولين، لذلك لم

١- يوسف الهاجري، **مرجع سابق**، ص ٣٠.

٢- فرد هاليداي، **مرجع سابق**، ص ٧٨.

تمضِ فترة طويلة حتى فتحت لنفسها خطوط متعددة، وأقامت علاقات متينة مع كثير من الشخصيات، وفي الوقت نفسه تخلت عن حلفاء الأمس من الملكيين"[1].

وقد تشكلت الوزارة الأولى في ظل الدستور برئاسة أحمد محمد نعمان الذي استقال بعد ثلاثة أشهر ونصف بسبب ما كان يأخذه شيوخ القبائل (المدعومين سعودياً) من ميزانية الدولة التي كانت تعاني من العجز الحاد، فعاد حسن العمري (الموالي للسعودية) إلى رئاسة الوزراء وضم إلى وزارته عبد الله الأصنج وزيراً للخارجية بحسب طلب ورغبة المملكة السعودية.

لقد ألقت السعودية بثقلها الكبير في اليمن الشمالية بعد اعترافها بالنظام الجمهوري، وأنفقت الأموال الطائلة على الوجوه المؤيدة لها والمعارضة للوحدة مع الجنوب، حيث راهنت السعودية بالدرجة الأولى "من بداية خطتها عام ٧٠ الهادفة لاحتواء القرار السياسي اليمني، على المساعدات والقروض الاقتصادية، فوقفت مع الحكومة اليمنية وأغدقت عليها وخصصت لميزانيتها مساعدة مالية محدودة زادت سنة بعد سنة"[2].

أدركت السعودية أن التبعية الاقتصادية تؤدي حتماً إلى التبعية السياسية، وهذا ما فعلته مع الحكومات اليمنية المتعاقبة ومع الساسة أيضاً. و يمكن القول - بطمأنينة تامة - أن علاقة السعودية مع أقطاب الحكم في اليمن ارتهنت بطبيعة وجهة نظر الحكومة في صنعاء تجاه قضية الوحدة مع الجنوب، بالإضافة إلى مواقفهم من اتفاقية الطائف ١٩٣٤م. فقامت السعودية عبر أدواتها في اليمن - حينها - بتسريب إشاعة في صنعاء أن الرياض تعتبر طرد محسن العيني شرطاً مسبقاً لتقديم المساعدات الاقتصادية إلى اليمن، وبالفعل تمت إقالة محسن العيني من رئاسة الوزراء في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢م، ليس بسبب عدم الكفاءة ولكن كان السبب الحقيقي هو التقارب مع الشطر الجنوبي بعيداً عن الرغبة السعودية. وعُيِّن مكانه عبد الله الحجري ـ المشهور بقربه وعلاقاته مع السعودية ـ والذي جمّد كل الخطوات نحو الوحدة، ولم يحدث في عهده أي تقدم يذكر في اتجاه إعادتها، كما جمّد كل ما

١- أمين أبو زيد، **مرجع سابق**، ص ٣٦.

٢- **المرجع السابق**، ص ٣٧.

تّم الاتفاق عليه بشأنها في القاهرة وطرابلس. وبعد أشهر فقط من تعيينه وافقت السعودية على دفع المساعدات إلى البنك المركزي اليمني لدعم عجز الميزانية اليمنية.

- المعاهد العلمية الوهابية والعدوان المباشر على الهوية اليمنية:

عندما فشلت السعودية في جعل النظام السياسي في اليمن نسخة طبق الأصل من النظام السياسي السعودي بعد قيام الجمهورية، أرادت القضاء على الهوية الوطنية اليمنية بشكلٍ مباشر من خلال إقامة المعاهد العلمية، وذلك لكي تجعل من اليمن نسخة وهابية من النظام السعودي فيسهل عليها فيما بعد السيطرة على القرار السياسي بشكل كامل. وقد تم لها ذلك بصدور قانون التعليم الديني الخاص بإنشاء (الهيئة العامة للمعاهد العلمية) الذي مثّل إطاراً موازياً للتعليم العام، وقد تبنى ذلك القانون - آنذاك - رئيس الوزراء المعروف بقربه من جماعة الإخوان (عبد الله الحجري) بعد توليه المنصب في ٢٨ سبتمبر ١٩٧٢م، ومن ثّم تم البدء بتشييد أولى تلك المعاهد في أواخر ذلك العام على يد القاضي يحيي لطف الفسيّل في منطقة (مسور خولان) المعروفة بولائها المطلق للمذهب الزيدي حينها، وقد تولت السعودية تمويل وتجهيز تلك المعاهد بكل ما يلزم ومنها إعطاء الطلاب سكناً مجانيّاً شاملاً الأكل والشرب وكذا رواتب شهرية تشجيعاً لهم للالتحاق بها. وقد تبنّت المعاهد العلمية منهجاً وهابياً صرفاً معادياً للأفكار الزيدية والشافعية والصوفية والوطنية والقومية واليسارية، وقامت السعودية خلال الفترة (١٩٧٣م - ١٩٧٤م) بإرسال ٢٢ معلماً سعودياً إلى اليمن، وذلك برغم حاجتها الملحّة - آنذاك - للكادر التعليمي، واستقدامها الآلاف منهم من الدول العربية إلى مدارسها، كما مولت السعودية أيضاً استقدام كوادر الإخوان المسلمين من مصر وسورية للتدريس في تلك المعاهد إلى جانب كوادر الإخوان المسلمين اليمنيين، وكانت بذلك تهدف إلى نشر الأفكار الوهابية بأيادي غير سعودية (يمنية وعربية)، حيث كانت المعاهد تحت إشراف عناصر الإخوان المسلمين عليها إدارةً وتدريساً، وذلك في ظل واقع أن "حركة

الإخوان في اليمن وخصوصاً في فترة السبعينيات، شهدت طغيان المكّون السلفي عليها"[١].

في تلك الفترة وما بعدها تم تعيين الإخواني (عبد الملك الطيب) وزيراً للتربية والتعليم، حيث قام بإحداث تغييرات مقصودة ومتوالية في المناهج، إذ استبعد منها المناهج الدراسية التي تغذي الأفكار الوطنية والقومية ـ والمتأثرة بنظام التعليم المصري ـ واستبدلها بمناهج وهابية صرفة تتهجم على الصوفية الشافعية وتصفهم بعُبَّاد القبور، وتصف المذهب الزيدي بالروافض، "وفي خطٍ موازٍ لهذه الهجمة السعودية الشاملة التي أطبقت بها الرجعية السعودية ولأول مرة في حياة اليمن السياسية على عنق الدولة اليمنية في شمال الوطن وأفقدتها استقلالها واعتبارها، فإنها عملت على نشر مذهبها الوهابي الذي كان دائماً الراية التي يتحرك تحتها النفوذ السعودي التوسعي في الجزيرة العربية منذ قيام الدولة السعودية الأولى"[٢]. وهكذا أرادت أن تتحرك في اليمن أيضاً تحت راية الدين ومن خلال نشر الوهابية بين طلبة المدارس، وقد كان المشجع الأكبر لإنشاء تلك المعاهد هو (عبد الله بن حسين الأحمر) رجُل السعودية وذراعها الأيمن في اليمن، والذي اعتبر في مذكراته أن إنشاءها كان – على حد قوله – بغرض توحيد الأجيال على نهجٍ واحد هو نهج الاعتدال والوسطية من أجل مقاومة الأفكار التي تأتينا من خارج اليمن وتحمل ـ على حد زعمه ـ تطرفاً شيعياً أو صوفياً أو يسارياً، كما اعتبر إنشاء تلك المعاهد من منجزات الثورة والجمهورية التي لا يجوز المساس بها[٣].

لعل من المؤكد أن السعودية لم تكن تستطيع الحصول على موافقة الحكومة اليمنية بإنشاء تلك المعاهد لولا وجود عبد الله الحجري (رئيس الوزراء المفّضل لديها)، والذي بالغ كثيراً في إلقاء بلاده في الأحضان السعودية إلى درجة دفعت بالرئيس الإرياني إلى نفي نفسه إلى سورية في أغسطس عام ١٩٧٣م احتجاجاً على سياسات الحجري المدعومة من الشيخ عبد الله بن حسين (رئيس مجلس الشورى

١- عبد القوي حسان، "**الحركة الإسلامية في اليمن: التجمع اليمني للإصلاح نموذجاً**"، المستقبل العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد (٤٢٧)، سبتمبر ٢٠١٤م، ص ٤٨.

٢- محمد علي الشهاري، معالم سياسة العدوان السعودية تجاه اليمن، **مرجع سابق**، ص ٦٧.

٣- عبدالله بن حسين، **مرجع سابق**، ص ٣١٩.

آنذاك)، إذ كان عازماً - حينها - على تقديم استقالته والتخلي عن السلطة لولا الضغوط التي تعرض لها، فعاد بعدها إلى اليمن في سبتمبر من العام نفسه، وتمت إقالة الحجري في فبراير ١٩٧٤م واستبداله برئيس وزراء أقل موالاة للسعودية وهو (حسن مكي). وقد كانت إقالة الحجري من الأسباب التي عجلت بانقلاب عبدالله بن حسين على الرئيس الإرياني والموافقة على إبعاده عن السلطة، لأن السعودية لم تكن موافقة على إقالة الحجري الذي لم يفلت من انتقام الشعب اليمني، حيث قتل في بريطانيا في ١٠ أبريل ١٩٧٧م على يد أفراد من الجبهة القومية لتحرير فلسطين، بناءً على طلب من الحزب الاشتراكي اليمني، وذلك لأن الرئيس سالم رُبيع علي كان قد تعهد بقطع كل يد تمتد إلى الأراضي اليمنية -بحسب الكلام الذي رواه لي الأستاذ أحمد الحبيشي.

- الحمدي ومحاولة إعادة الهوية الوطنية:

وصل سيل التدخل السعودي في اليمن - من خلال قواه الناعمة من المشائخ وضباط الجيش وبعض الساسة - إلى الحد الذي أغرق فيه هوية الدولة الوطنية اليمنية وكل ما يتعلق بقرارها السيادي، فكان لا بد من الحد من ذلك التدخل الذي ألغى الثورة وأهدافها في الاستقلال والتحرر من التبعية لأحد؛ فقام الشهيد الحمدي بحركته التصحيحية التي أعادت الجمهورية إلى صنعاء بعد أن سرقها بعض المشائخ إلى الرياض، "وتؤكد كل البراهين التاريخية أن حركة يونيو التصحيحية قد أعادت الدورة الدموية إلى عروق ثورة سبتمبر، وعاد الحماس الجماهيري الذي اتقد صبيحة السادس والعشرين من سبتمبر بالتأجج بشكلٍ أعنف صبيحة الثالث عشر من يونيو١٩٧٤م"[١].

لقد استطاع الشهيد إبراهيم الحمدي أن يستعيد الدولة التي اختطفتها القبيلة من خلال تعطيله لأعمال مجلس الشورى الذي كان يضم في أغلبيته رؤساء القبائل الموالية للسعودية، وتعليق العمل بالدستور القبلي وإعلانه حالة الطوارئ، علّه بذلك يعيد لليمن معنى السيادة التي فقدتها يوم أن ارتهن القرار الداخلي في صنعاء لما توافِق عليه الرياض فقط وبما يتوافق مع مصالحها حتى لو تعارض مع مصلحة اليمن.

١- عبدالله البردوني، **اليمن الجمهوري**، صنعاء، ط٦، ٢٠٠٨م، ص ٤٠٨.

إن حركة ١٣ يونيو تعتبر بحق أهم حركاتنا الوطنية بكل المقاييس، لأننا من يوم انفجارها ملكنا قرارنا اليمني وامتلكنا مصيرنا عن موقف يمني وعن وطنية لا تساوم ولا تنحني لأي عاصفة، وهذه الفترة هي أزهى عهود الوطنية اليمنية اجتماعياً واقتصادياً ودولياً؛ إذ انتقلت اليمن من خانة الدول الأقل نمواً إلى خانة الدول النامية[1].

ما إن شَعر الرئيس الحمدي بخطورة الضغوط السعودية على استقلالية القرار وتحجيم مسألة سيادة اليمن على قرارها، حتى بدأ برسم سياسة يمنية حاولت أن تستقل بقرارها وأن تبحث لها عن دور سياسي بعيداً عن جلباب الوصاية السعودية. وقد تبدى ذلك من خلال تحجيم أدوار بعض المشائخ والقيادات العسكرية، وهي الأدوات التي وضعتها السعودية كشرط للاعتراف بالجمهورية وتسهيل وصول المساعدات المشروطة. وقد أدرك الحمدي فيما بعد أن المساعدات السعودية لليمن لم تكن إلا من قبيل ذر الرماد في العيون اليمنية لكي لا يرى الشعب اليمني حجم النفوذ والتدخل السعودي، أو هي محاولة رخيصة لشراء المواقف؛ فكان أن أقدم على حلّ مجلس الشورى في ٢٢ أكتوبر ١٩٧٥م، وخرجت المظاهرات الشعبية تردد شعار (لا شورى بعد اليوم)، وأدركت السعودية - حينها - أنها المستهدفة من ذلك العمل خصوصاً أن رجُلها (عبد الله بن حسين الأحمر) كان آنذاك رئيساً لمجلس الشورى، وأرادت أن تبعث برسائل إلى الحمدي من خلال أدواتها على الأرض، فحركت ضده العديد من التمردات، وقامت - على فترات زمانية متقاربة - بترتيب عدة محاولات انقلابية فاشلة ضده تزعمها بعض المشائخ المدعومين منها، بدأت أولى تلك المحاولات في تاريخ ١٣ يوليو ١٩٧٥م، وكانت الثانية في تاريخ ١٦ أغسطس من العام نفسه، وآخر محاولة انقلاب فاشلة كانت في ٢٠ فبراير ١٩٧٦م.

لم تؤتِ تلك المحاولات الانقلابية أُكُلها، واستمر الحمدي في سياساته المستقلة عن السعودية، واستمرت الأخيرة في وضع العراقيل أمام مشروعه التصحيحي ونزعته المستقلة عنها، وبدأ الحمدي يفكر بلعب دور إقليمي، وهو الدور الذي اتضح من خلال القمة العربية الرباعية التي دعا الحمدي إلى انعقادها في مدينة تعز في مارس ١٩٧٧م، وضمّت حينها (اليمن الشمالي واليمن الجنوبي والسودان والصومال)،

١- **المرجع السابق**، ص ٤٠٩، ص ٤٣١.

وخُصصت تلك القمة للبحث في أمن البحر الأحمر وشؤون القرن الأفريقي، ورفضت السعودية حضور تلك القمة واعتبرت مجرد انعقادها خروجاً لليمن من تحت عباءتها. وقد بدا لمراقبي تلك القمة أن الرئيس الحمدي قد قطع شوطاً في مناهضته للسعودية التي تحتل موقعاً أساسياً على البحر الأحمر، وأنه بذلك يُكمِل ما بدأه في الداخل من ضغوطات وعمليات إبعاد طالت أنصار السعودية، وأن هويته السياسية صارت واضحة المعالم ومحددة الخطوات بعيداً عنها[1].

لكن السعودية لم تكن لترضى أن تتحدد ملامح الدولة اليمنية المستقلة وتتميّز هويتها السياسية الوطنية بعيداً عن وصايتها، وتصبح اليمن دولة ذات سيادة وذات قرار لا يأتي من الرياض، فكيف بها وقد رأت أن الحمدي يحاول أن يلعب دوراً إقليمياً تراه أكبر من حجمه وأكثر بكثير من الخطوط التي رسُمت له، واعتبرت أن سلوكه وتصرفاته بدت تحررية أكثر مما تتحمله، وبدا طموحه طاغياً على طموحات الأسرة السعودية المالكة ـ كما تراها تلك الأسرة.

أعطت الرياض الأوامر لأدواتها في الداخل اليمني لفرملة طموحات الحمدي الإقليمية ومشروعه الوحدوي للتقارب مع الشطر الجنوبي، وتم لها ما أرادت في بداية يوليو ١٩٧٧م، حيث قام الشيخ عبد الله الأحمر (زعيم قبيلة حاشد) وبدعمٍ سعودي بقيادة تمردٍ مفتوحٍ ضمّ الآلاف من المواطنين ضد الرئيس الحمدي في محافظة صعدة شمال اليمن. وقد تمكنت السلطات اليمنية من إنهاء ذلك التمرد بالاستعانة بالقوات الحكومية والقوات الجوية، وأعادت الاستيلاء على مدينتي صعدة وخمر اللتين سقطتا في أيدي المتمردين، ولكن يبدو أن الضغوط السعودية على الرئيس الحمدي كانت قوية للدرجة التي جعلته يعفو عن زعماء التمرد ويعقد معهم معاهدة سلام عَيّن بموجبها الشيخ عبد الله الأحمر نائباً له لشؤون القبائل، والشيخ سنان أبو لحوم نائباً له للشؤون الاقتصادية[2].

لم يستطع الحمدي أن يجاري السياسة السعودية العدوانية على الهوية الوطنية اليمنية ومحاولاتها طمسها واستلابها، ولم تستطع السعودية أن تستوعب طموحه

١- فيصل جلول، **اليمن: الثورتان، الجمهوريتان، الوحدة**، بيروت، دار الجديد، ط٢، ٢٠٠٠، ص ٥٨.

٢- يوسف الهاجري، **مرجع سابق**، ص ٣٥ ـ ٣٦.

بإقامة دولة يمنية ذات هوية وطنية مستقلة عنها وعن أدواتها في الداخل، ولم تتسع اليمن حينها لطموحات الحمدي وللتدخل السعودي، فكان لا بد أن يختفي أحدهما ليبقى الآخر، وهذا ما تم في اليوم الذي تحالفت فيه بعض القوى من المشائخ وبعض الضباط والساسة من أصحاب النفوذ المفقود مع السعودية وبالتنسيق مع القوى التقليدية العالمية ـ خصوصاً فرنسا ـ وقد انتهت تلك المحاولات السعودية ضد الرئيس الحمدي بقتله مع أخيه عبدالله في ١١ أكتوبر ١٩٧٧م في منزل الغشمي في الليلة التي كان من المفترض أن يقوم في صباحها بزيارة رسمية إلى اليمن الجنوبي من أجل إكمال التباحث حول الوحدة بين شطري اليمن. لقد تم اغتيال الحمدي لأنه الوحيد الذي قال "لا" للسعودية في وجه من قالوا "نعم"، واغتالت معه حلم الدولة اليمنية الحديثة ذات الهوية الوطنية المستقلة.

كان المتهم الرئيسي والعقل المدّبر لعملية الاغتيال هو الملحق العسكري السعودي في صنعاء (العميد صالح الهديان) ـ بحسب إفادة الرئيس السابق علي صالح لقناة الميادين ـ أما البقية فهم مجرد أدوات رخيصة حركتها السفارة السعودية بمساعدة الاستخبارات الفرنسية. لقد اتضحت جريمة اغتيال الشهيد ابراهيم الحمدي، "وعلى نحو لم يسبق له مثيل المدى الذي بلغته الرجعية السعودية في تطاولها على السيادة اليمنية والكرامة الوطنية وفي عدوانيتها السافرة ليس على الشعب اليمني وحسب، وإنما على أي حاكم يحاول الابتعاد بنفسه وبلاده عن ربقة نفوذها ولو محاولة"[1].

بعد اغتيال الحمدي، تولى أعمال الرئيس (المقدم أحمد حسين الغشمي) حتى عُيَّن رسمياً كرئيس في أبريل ١٩٧٨م. والغشمي هو أحد أدوات السعودية والذي ما كان له أن يفوز بالمنصب لولا تزكيتها، وخصوصاً أنه تكتم على تفاصيل عملية اغتيال الرئيس الحمدي. ولكنه لم يستمر في الرئاسة، ولم يَطُل به العهد أكثر من ثمانية أشهر حتى قتل هو الآخر في ٢٤ يونيو ١٩٧٨م في حادث انفجار حقيبة دبلوماسية كان قد حملها إليه أحد المبعوثين من الرئيس اليمني الجنوبي (سالم ربيع علي)، حيث انفجرت بهما حينما أراد المبعوث فتحها فقتل هو والرئيس الغشمي. ومن المؤكد أن الحقيبة الدبلوماسية قد استُبدِلت في مطار عدن، وقد حاول الرئيس

١- محمد علي الشهاري، معالم سياسة العدوان السعودية تجاه اليمن، **مرجع سابق**، ص ٧٥.

سالم ربيع الاتصال هاتفياً بالغشمي لتحذيره من مقابلة المبعوث، وإلقاء القبض عليه، لكنه لم يتمكن من إجراء الاتصال الهاتفي، وتم التخلص من الرئيس سالم ربيع علي بعد يومين من اغتيال الغشمي لتختفي بوفاته كل التفاصيل عن المستفيد من تنفيذ الجريمتين.

تؤكد المصادر أن الرياض كانت ترعى تقارباً بين الغشمي وسالم رُبيع علي ـ الغرض منه التخلص من القوى اليسارية في الجنوب التي كانت تشكل تهديداً للرئيس الجنوبي حينها ـ وكان الرئيسان يتحدثان عن التقارب بوصفه مشروعاً للوحدة ـ ربما للتمويه على حقيقته ـ وعشية اغتيال الغشمي زار الرئيس الجزائري هواري بومدين صنعاء وعدن وبارك ذلك التقارب والتعاون بين الرئيسين، وغداة الزيارة تحركت المخابرات السوفياتية فدبرت أولاً اغتيال الغشمي، ثم اغتيال سالمين، لأن السوفيات كانوا المتضرر الأكبر من ذلك التقارب[1].

مهما يكن من حقيقة اغتيال الغشمي، فإن الشيء المؤكد أنه كان قد شرعن لها من خلال موقفه من اغتيال الشهيد الحمدي، فكانت حادثة اغتياله هي النتيجة المنطقية لما حدث في بيته غداة اغتيال الحمدي، وكما يقال: طباخ السم لا بد أن يتذوقه.

جاء علي عبدالله صالح بعد ترشيحه من مجلس الشعب التأسيسي في ١٧يوليو ١٩٧٨م، وذلك بعد فترة صاخبة من الاغتيالات التي طالت رؤوس الدولة، وأصبحت السلطة في وقته مغرماً يخافه الكثير. وقد كان الرئيس صالح مجبراً على العمل كرئيس في بلدٍ لا سلطة حقيقية للمسؤولين فيه، فقد كانت تُعرض تشكيلة الحكومات الجديدة على المعنيين بالأمر في الرياض قبل إعلانها في العاصمة اليمنية، وبعض الوزراء المقترحين كان ينام وزيراً ويصحو صباحاً بلا لقب، لأن الموافقة الإقليمية على تعيينه لم تتم[2].

لقد كان للسعودية اليد الطولى في وصول علي عبدالله صالح إلى الحكم، وذلك بحسب ما ذكره الشيخ عبد الله بن حسين الأحمر في مذكراته قائلاً: "إن السعودية

١- فيصل جلول، **مرجع سابق**، ص ٦٣.

٢- المرجع السابق، ص ٦٧.

قد أيّدت بشكل واضح ودعمت بقوة ترشيح علي عبدالله صالح للرئاسة، وأرسلت لي طائرة خاصة أقلتني من صنعاء إلى الرياض، وقد بذل العميد صالح الهديان الملحق العسكري للمملكة جهوداً لإقناعي بذلك"[1]. وبدأت العلاقات تتوطد بين "شيخ الرئيس ورئيس الشيخ"، خصوصاً كلما أظهر الأخير موقفاً حازماً مع المخربين والشيوعيين بحسب كلام الأول. وخلال هذا العام تبنت السعودية تمويل ودعم (الجبهة الإسلامية) التي شكلّها الإخوان المسلمون بالتعاون مع علي عبدالله صالح والشيخ عبدالله بن حسين الأحمر في صنعاء، وذلك بهدف محاربة الجبهة الوطنية الديمقراطية اليسارية المدعومة من عدن. وقد بُني على الجبهة الإسلامية استحقاقات كبيرة للإخوان المسلمين الذين قادوا جبهات القتال في المناطق الوسطى، وحصلوا بعدها من نظام صنعاء على مكافآت من خلال تعيينهم في مناصب أمنية وسياسية رفيعة.

سرعان ما توترت العلاقة بين صنعاء والرياض عندما وقع الرئيس السابق اتفاقية الوحدة في الكويت مع عبد الفتاح إسماعيل عام ١٩٧٩م، وبموجبها تم عزل الأصنج عن وزارة الخارجية وباسندوة عن وزارة الإعلام كبادرة حسن نية من علي صالح لعبد الفتاح إسماعيل. وكان لا بد من تخفيف حدة التوتر مع السعودية ومحاولة استرضائها، فاستسلم صالح للضغوط السعودية عندما وافق في مارس ١٩٨٠م على مطالبها بتخفيف حماسه للوحدة مع الجنوب وللاتجاه نحو السوفييت، واستأنفت السعودية مساعداتها لليمن. وزيادة في استرضاء السعودية كان لا بد من زيادة حجم الدخول الوهابي إلى اليمن باستقدام الشيخ مقبل الوادعي من السعودية إلى اليمن بواسطة الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر، وتقديم الدعم السعودي له لإنشاء معهد (دماج) الوهابي في صعدة في بداية ثمانيات القرن الماضي، والذي خرجت منه معظم الشخصيات السلفية الوهابية في اليمن وفرّخ العديد من المعاهد الوهابية في العديد من المدن. وقد حصل في ذلك الوقت تعاون وتكامل بين معهد دماج والفرقة الأولى مدرع بقيادة (علي محسن الأحمر) واستمر حتى خروج علي محسن من اليمن عام ٢٠١٤م، حيث كان الأخير مشرفاً على تدريب طلبة دماج عسكرياً مقابل

١- عبدالله بن حسين الأحمر، **مرجع سابق**، ص ٢٢٧.

المحاضرات التي يُمليها شيخ دماج وطلبته على أفراد الفرقة. ذلك التعاون يثبت أن قيادات الإخوان الوهابية في اليمن لم تنفصل في أهدافها ورؤيتها للحياة العامة والعلاقات الدولية عن الرياض، إذ توسعت دائرة الجهاد ضد الشيوعية من المناطق الوسطى في اليمن إلى جبال أفغانستان تحت قيادة عبد المجيد الزنداني الذي تولى تعليم أسامة بن لادن في إحدى المراحل، وخرجت في تلك الفترة أولى طلائع المجاهدين اليمنيين إلى أفغانستان عام ١٩٨١م.

كان الحدث الأبرز في العلاقات بين اليمن والسعودية في تلك الفترة هو مقتل محمد خميس (المسؤول الأمني السابق وذراع السعودية الطولى في الداخلية اليمنية) في شهر فبراير١٩٨١م في ظروف غامضة، وتم بعدها القبض على عبد الله الأصنج (وزير الخارجية السابق) في ١٥ مارس من العام نفسه بتهمة الخيانة العظمى والاتصالات السرية بدول أجنبية - بحسب بيان وزارة الداخلية - لكن الجميع في اليمن كان يعلم أنه يتصل وينسق مع السعودية، وتم بعد ذلك طرد الملحق العسكري السعودي العميد (صالح الهديان) في محاولة من صنعاء للحد من حجم التدخل السعودي بعدما أدرك الرئيس السابق علي صالح مدى خطورة الأدوار التي يؤديها. وقد أدت كل تلك الخطوات إلى مزيد من تدهور العلاقات بين البلدين ومزيد من الضغوط الاقتصادية السعودية على اليمن. كما قام الرئيس السابق (علي عبد الله صالح) بزيارة إلى موسكو في أكتوبر ١٩٨١م للحصول على مساعدات، وقد حصل منها بالفعل على مساعدات كما حصل على مساعدات من دول أخرى مثل ألمانيا الغربية وهولندا. وقد خافت السعودية من ذلك التقارب مع السوفييت مرة أخرى، وخافت كذلك من أن يتوجه اليمن بعيداً عنها، فأعادت دعم الميزانية اليمنية خصوصاً بعدما طردت حكومة صنعاء السفير الإيراني في ديسمبر ١٩٨١م لإبعاد الشبهة السعودية في قضية الأصنج وإلحاقها بإيران. وقد صدر الحكم ضد عبدالله الأصنج في ٢٦ يونيو ١٩٨٢م بالسجن عشر سنوات ـ مع أن تهمة الخيانة العظمى حكمها الإعدام في القانون اليمني ـ وبعد ثلاثة أشهر غادر الأصنج اليمن بترتيب من

السلطات في صنعاء وبضغطٍ سعودي مشروط بالمساعدات، كان الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر أهم قنوات توصيل تلك الضغوط لإخراج الأصنج[1].

بعد ذلك، زادت المساعدات المالية السعودية لليمن خصوصاً فيما يتعلق بالبنية التحتية، فقد بنت السعودية في عام ١٩٨٢م حوالي ٤٠٠ مدرسة ومعهد ديني تم إقامتهما في اليمن من أجل نشر الأفكار الوهابية السعودية وطمس الهوية الوطنية الجامعة من خلال غرس ولاء اليمنيين للنظام السعودي ولو على حساب الهوية الوطنية اليمنية.

- الوهابية ومحاربة التصوف:

لقد تفنن المذهب الوهابي التكفيري في محاربة التصوف وفي تكفير الصوفية واعتبارهم عُبَّاداً للقبور، بل "أضلّ من كفار قريش" - بحسب ما قال عنهم محمد بن عبدالوهاب في كتاب التوحيد. وبدَّعت الوهابيةُ احتفالاتِ المتصوفة بالمناسبات الدينية ـ خصوصاً المولد النبوي ـ وقد كان الاستثمار الجيد للقوة المالية للفكر الوهابي الذي تجذر في معظم المحافظات اليمنية الشمالية قبل الوحدة ـ خصوصاً في تهامة ومحافظة تعز ـ عبر سنوات من خلال تواجد المعاهد العلمية في معظم المدن، وزاد من حجم الدخول الوهابي في اليمن إنشاء معهد دماج في صعدة في بداية ثمانيات القرن الماضي، والذي أداره - كما أسلفنا - الشيخ مقبل الوادعي، وتخرجت منه معظم الشخصيات السلفية الوهابية في اليمن، وفرّخ العديد من المعاهد الوهابية ومنها معهد (معبر) في مدينة ذمار في منتصف التسعينيات من القرن الماضي، والذي يُديره تلميذ الوادعي (الشيخ محمد الإمام)، واكتمل مسلسل الغزو الفكري الوهابي بإنشاء (جامعة الإيمان) التي خرّجت العديد من الأكاديميين ـ الذين غزوا الجامعات الحكومية والخاصة. تلك الجامعة والمعاهد خرّجت العديد من مشائخ السلفية الوهابية ومن الخطباء الذين اعتلوا معظم المنابر في اليمن، فتراجعت شخصية الشيخ الصوفي وحلّت محلها شخصية الشيخ السلفي الذي كانت مهمته تطهير المجتمع من بدع التصوف وشركيات المتصوفة - كما يصرحون في خطبهم وفي كتاباتهم. وعلى سبيل المثال، يقول الشيخ مقبل الوادعي عن الصوفية في

١- عبد الحبيب سالم مقبل، **الديمقراطية كلمة مرة**، تعز، (د. ن.)، ط ١، ١٩٩٨م، ص ٢٢٤.

كتابه (المصارعة) وتحت عنوان "من فضائح الصوفية"[1]: "أنهم أقسام منهم من انتهى به الحال إلى نبذ الكتاب والسنة وسخر من أهل العلم (...) وفي أشعارهم الكفر البواح"، إلى أن يقول: "وهكذا فالقصد أنك إذا نظرت إلى أحوال الصوفية وجدتها تشبه أحوال النصارى وأحوال الزنادقة والملحدين"، كما يقول أيضاً أن: "الصوفية جهّلت المسلمين وباعدتهم عن كتاب الله وعن سنة رسول الله، يمكث أحدهم الزمن الطويل وماذا يحفظ الناس عنه؟ يحفظ الناس عنه الشركيات والبدع".

لقد عملت المعاهد العلمية على تخريج الآلاف من المعلمين الذي التحقوا بوزارة التربية والتعليم في معظم محافظات الجمهورية (مسؤولين ومدرسين)، فتم من خلالهم إدخال الأفكار الوهابية إلى المناهج، وغرسوا في عقول الناشئة وطلاب العلم تلك الأفكار الوافدة التي ترى في المناسبات التي كان يُحييها جميع أبناء الشعب اليمني وكانت تشكل هوية وطنية جامعة بالنسبة لهم ـ كالمولد النبوي، وجمعة رجب، والإسراء والمعراج، وليلة النصف من شعبان، بِدَعاً شِركيّة ما أنزل الله بها من سلطان، يجب القضاء عليها ومحاربة من يدعون إليها ومن يحضرها، وأصبحت زيارة الأضرحة وقبور الأولياء وقراءة الفاتحة نوعاً من الشركيات.

كما زاد من حضور الفكر الوهابي عودة مليون مغترب يمني من السعودية إلى اليمن عام ١٩٩١م إثر احتلال العراق للكويت ـ وأغلبهم من تعز ـ فكرسوا ممارساتهم الثقافة الوهابية التي اكتسبوها في السعودية، فغدت معظم المساجد في المدن التي عادوا إليها تمارس طقوسها العبادية بالمذهب الوهابي، وتلاشى حضور التصوف، وانحسر المتصوفة في زوايا ومناطق معينة في اليمن بعيداً عن المجتمع الذي أصبح ينظر إليهم بأعين المذهب الوهابي التي ترى القشة في عيون المتصوفة ولا ترى خشبة التطرّف في عيون أتباعها المنتشرين في كل مكان في المجتمع، في المدارس والجامعات وفي المساجد والأسواق.

- السعودية ومحاربة قيام الوحد اليمنية:

لم تستطع السعودية أن تهضم الوحدة التي قامت بين الشطرين في ٢٢ مايو ١٩٩٠م، وأصبح قيام الجمهورية اليمنية ذات الهوية الوطنية القوية بثقلها السكاني

١- عبدالله هاشم السياني، **الإخوان المسلمون والسلفيون في اليمن**، صنعاء، مركز الرائد، ط ٢، ٢٠١٢م، ص ١١٣ . ١١٤.

والعسكري على حدودها الجنوبية، يشكّل خطراً وجودياً عليها - كما تظن؛ فبدأت بالعمل على إفشالها من خلال أدواتها في الداخل الذين اختلقوا المشاكل بين الشريكين، حيث بادرت عبر تلك الأدوات إلى الوقوف ضد الاستفتاء على دستور الجمهورية اليمنية عام ١٩٩١م، وكان الإخوان وقتها قد نظموا أنفسهم في كيان حزبي علني من خلال التجمع اليمني للإصلاح بناءً على طلب من الرئيس السابق علي عبدالله صالح لكي يستطيع من خلاله معارضة الحزب الاشتراكي شريكه في السلطة في ذلك الوقت[1]. وبدأ مشائخ حزب الإصلاح والسلفية الوهابية بتحريض الناس عبر المنابر والأشرطة والندوات بضرورة تعديل الدستور أو مقاطعة الاستفتاء عليه أو التصويت ضده، لأنه كما وصفوه كان دستوراً علمانياً والكثير من مواده مستمدة من الدساتير الغربية الكافرة، مع أن الكثير منهم لم يقرأه ولم يطلع عليه، لكن التوجيهات السعودية هي من أمرت بذلك، وقد أخرج الإصلاح حينها مظاهرة ضخمة في صنعاء رفضاً للدستور، وتقدمها مشائخ الإصلاح وكان في مقدمتهم الشيخ عبدالله بن حسين الأحمر والشيخ عبدالمجيد الزنداني.

بعد فشل السعودية وأدواتها في مهمة مقاطعة الاستفتاء على الدستور، بدأت من جديد في تحريض أدواتها من خريجي المعاهد العلمية الوهابية بإصدار فتاوى تحرِّض ضد قيادات الحزب الاشتراكي اليمني باعتبارهم كفاراً يؤمنون بالماركسية ويحاولون نقل مبادئ الاشتراكية التي تنافي الإسلام إلى صنعاء بعد أن فعلت فعلها في عدن، فتم بموجب تلك الفتاوى اغتيال العديد من قيادات الحزب الاشتراكي في صنعاء، فكانت محاولة اغتيال وزير العدل عبدالواسع سلام بتهمة العلمانية وتوليه ذلك المنصب، وقد نجا من تلك العملية وأصيب إصابات بليغة، وتم اغتيال الشهيد حسن الحريبي في ١٠ سبتمبر ١٩٩١م، واستمرت تلك الاغتيالات من خلال اغتيال القيادي الاشتراكي ماجد مرشد ومحاولة اغتيال ياسين سعيد نعمان (رئيس مجلس النواب حينها) بإطلاق قذيفة أر بي جي على غرفة نومة، لكنه لم يكن متواجداً فيها.

١- عبدالله بن حسين الأحمر، **مرجع سابق**، ص ٢٤٨.

لقد عملت المملكة السعودية على تنشيط جماعة الإخوان المسلمين وتحويلهم إلى حزب سياسي ديني ضارب ومسيطر على "مراكز التربية والتعليم وما يتبعها من جامعات ومعاهد ومدارس في المدينة والريف تحت إدارة وتوجيه الإخوان المسلمين اليمنيين والعرب، حتى أصبحت وزارة العدل والأوقاف و(الجمعية العلمية) بؤر توالدهم وتناسلهم، وأصبح جهاز الأمن الوطني ووزارة الداخلية مراتع خاصة لنفوذهم لا ينازعهم عليها منازع، وغدا الطريق مفتوحاً لهم وحدهم للنفاذ إلى صفوف الجيش"[1]. وخلال تلك الفترة كثفت السعودية من نشاطها المحموم في العدوان على الهوية الوطنية من خلال أدواتها من حزب الإصلاح الإخواني لنشر المذهب الوهابي بإنشاء جامعة الإيمان بحُجة إعادة اليمن إلى الطريق الصحيح بعد الوحدة ودخول الحزب الاشتراكي اليمني الذي وصفوه بالماركسية والإلحاد، وكان لا بد من محاربة ذلك الحزب عن طريق نشر الأفكار الوهابية المتطرفة.

لقد تربى الجيل الجديد من الطلاب على تلك الأفكار في المدارس الابتدائية والثانوية، وحال التحاقهم بالجامعة يتم تأكيدها من خلال مناهج الثقافة الإسلامية المقررة على جميع طلاب الجامعة، والتي تبدأ بدرس العقيدة على النمط الوهابي، ومن خلال أساتذة معظمهم من خريجي جامعة الإيمان ـ التي أنشئت لهذا الغرض ـ وبالتالي، تكتمل دورة ترديد تلك الأفكار التي تم محاصرة أفراد المجتمع اليمني بها في كل مكان يفترض به أن ينمّي الشخصية ـ سواء في المنازل أو المدارس والمساجد والجامعات – والنتيجة الطبيعية لكل ذلك هي تكوّن عقل جمعي يرى الإيمان في العقيدة الوهابية وكل ما عداه زيغ وانحراف وضلال يجب محاربته. وهكذا تمت محاربة المذهب الزيدي ورجاله ومحاربة المذهب الشافعي من خلال التصوف الذي عدُّوه شركاً وعدواً، فالمتصوفة كُفار أو مبتدعين في أحسن الأحوال، وكل بدعةٍ ضلالة وكل ضلالةٍ وصاحبها في النار. فبدأ حضور المتصوفة كممثلين للمذهب الشافعي في المجتمع يتلاشى، وسقطت الكثير من مناسباتهم ومن احتفالاتهم في جب النسيان، فاختفى الاحتفال بجمعة رجب وليلة الإسراء والمعراج وليلة النصف من شعبان باعتبارها بدعاً تخلص منها المجتمع وإنجازاً تباهت به السلفية الوهابية في

١- محمد علي الشهاري، معالم سياسة العدوان السعودية تجاه اليمن، **مرجع سابق**، ص ٦٧ . ٦٨.

اليمن، ولم يتبق للمتصوفة سوى الاحتفال بالمولد النبوي الذي يحتفل به البعض خلسةً عن أعين المجتمع وبحضور مشائخ الصوفية وخُلَّص المريدين فقط، واختفى ذلك الاحتفال في العديد من مناطق اليمن وقراها بشكل لافت لكنه غير مفاجئ نظراً لما بذلته الوهابية من أموال في محاربته في المحافظات الشمالية.

بالإضافة إلى كل ذلك، تواجدت الجمعيات التابعة للسعودية بعد الوحدة اليمنية ـ منها كمثال فقط (جمعية الحكمة اليمانية) التي تبنت تشييد المساجد وتمويلها والاشتراط أن يشرف عليها خطباء وأئمة تابعين للجمعية من الوهابيين. والجمعية تلك معروفة بنشرها المذهب الوهابي ومحاربة المذهب الشافعي والطرق الصوفية، حتى استطاعت – على سبيل المثال ـ إزاحة المذهب الشافعي من تعز، والذي كان بارزاً وظاهراً في الاحتفاء بالمولد النبوي وذبح الأضاحي وتوزيعها على الفقراء وإقامة الموالد في معظم أحياء المدينة والقرى في الأرياف. لقد كانت الموالد الصوفية متناً هاماً وجزءاً لا يتجزأ من العادات الصوفية التي طبعت الهوية الوطنية اليمنية من خلال الحياة الاجتماعية للمذهب الشافعي في تهامة وتعز بطابعها إلى ما قبل انتشار المذهب الوهابي بشكل واضح وخصوصاً بعد الوحدة، وبدأت تلك الاحتفالات تتلاشى وتصبح بدعة سيئة بعد أن كانت عادة حسنة لسنوات.

تسارعت الأحداث وزادت السعودية من نشاطها ضد الهوية الوطنية من خلال حزب الإصلاح، فبعد الانتخابات البرلمانية التي جرت في ٢٧ أبريل ١٩٩٣م، توجه نائب الرئيس علي سالم البيض إلى الولايات المتحدة الأمريكية عبر الأردن بحجة العلاج، وكان يرفض حضور السفير اليمني في واشنطن لقاءاته مع بعض المسؤولين الأمريكيين. وعند عودته رجع إلى الأردن أولاً والتقى بالملك حسين ثم عاد بعدها إلى صنعاء ولم يدم به المقام طويلاً فذهب إلى عدن واعتكف هناك للمرة الثالثة وكان ذلك الاعتكاف نذير شؤمٍ على وحدة اليمن، حيث زاد التوتر بين الرئيس السابق علي صالح ونائبه علي سالم البيض، وبدأت قنوات إعلامهما تقرع طبول الحرب بين الجانبين، فكان أن تم توقيع وثيقة العهد والاتفاق بينهما في العاصمة الأردنية عمان في نهاية شهر فبراير١٩٩٤م، وبعد التوقيع ذهب علي سالم البيض مباشرة إلى السعودية والتقى الملك فهد في الرياض، وقد فُهم حينها أن السعودية قد قدمت له

الدعم السياسي والمالي والعسكري لإعلان الانفصال، وزار مسؤولو الحزب الاشتراكي حينها الكويت والإمارات وعادوا إلى عدن دون صنعاء مع أن وثيقة العهد والاتفاق قدمت لهم كل طلباتهم المتعلقة بإدارة الدولة وتوزيع الصلاحيات. ولم تهدأ الحملات الإعلامية بين صنعاء وعدن، فقد ألقى علي عبدالله صالح خطاباً نارياً في ميدان السبعين في ٢٧ أبريل ١٩٩٤م، اندلعت على إثره الاشتباكات الشهيرة في محافظة عمران في مقر اللواء ٣١٠ بما عُرف وقتها بمعركة الدبابات الشهيرة بين مقاتلين يتبعون صنعاء وآخرين يتبعون عدن، وتم احتواء الوضع في حينه وشكلت لجنة تحقيق، لكن صوت الحرب كان طاغياً وكانت امتداداً للسياسة، فحدثت بعدها بأسبوع اشتباكات في معسكر باصهيب في محافظة ذمار، وبدأت الحرب الفعلية بين صنعاء وعدن.

في تلك الأثناء اجتمعت اللجنة المركزية للحزب الاشتراكي اليمني في مقرها في عدن في ٦ مايو ١٩٩٤م، وخرجت في نهاية اجتماعها بمبادرة للتهدئة تمثلت بإعادة لجنة الحوار واللجنة العسكرية المشكلة من خبراء عسكرين من الأردن وسلطنة عمان وضباطاً من صنعاء وعدن، وذلك لإعادة تطبيع الأوضاع إلى سابق عهدها، لكن صنعاء رفضت تلك المبادرة وأعلنت عبر وسائل إعلامها المختلفة أن يُسلِّم علي سالم البيض نفسه لأقرب مركز شرطة. وبعد أسبوعين فاجأ علي سالم البيض الجميع بإعلانه الانفصال عن صنعاء يوم ٢١ مايو ١٩٩٤م، بعد أن ضمن الدعم والتأييد السعودي والخليجي ـ ما عدا دولة قطر ـ مالياً وعسكرياً، وبدأت وسائل الإعلام السعودية والخليجية تشير إلى البيض بصفته فخامة الرئيس معتبرة أنه لا يجوز فرض الوحدة بالقوة، فكان أن أعلن صالح وقتها شعار (الوحدة أو الموت).

لقد كان الانفصال حرباً سعودية على الوحدة اليمنية بأدوات يمنية، ولأن السياسة والدين لدى الإخوان توأمان، أصدر مشائخ حزب الإصلاح الفتاوى بوجوب قتال الماركسيين الكفار في عدن لأنهم شقوا الصف، وكانت فتوى الدكتور عبدالوهاب الديلمي الشهيرة عنواناً لتلك الحرب، فحشد حزب الإصلاح شبابه ومقاتليه للقتال في عدن وسطع نجم علي محسن الأحمر ذراع المد السلفي إلى اليمن ومظلة الجماعات الجهادية التي مدها بكل أسباب الحماية ومقومات البقاء والنماء

وجنَّدها في حرب ١٩٩٤م لقتال قوات علي سالم البيض الانفصالية بالتنسيق مع الشيخ عبد المجيد الزنداني الذي يعد أقرب المقربين للواء علي محسن. كانت السعودية تريد من إشعال حرب الانفصال القضاء على الجيش اليمني في صنعاء وعدن واستنزافهما في مستنقع الحرب لكي تظل القوة بيدها من خلال أدواتها من حزب الإصلاح والفرقة الأولى مدرع، لكن دخول عدن السريع والقضاء على الانفصال بدخول المكلا في ٧ يوليو١٩٩٤م والاستيلاء على الأسلحة الحديثة التي وردتها السعودية لجماعة علي سالم البيض، عمدت الوحدة اليمنية بمنطق القوة وليس بقوة المنطق الوحدوي. بعد انتصار ٧\٧ تقاسم حزب الإصلاح وحزب المؤتمر الشعبي العام الحكم والحكومة في صنعاء من خلال شيخ الرئيس ورئيس الشيخ، ووقع اليمن بين فكي كماشة تقاسم فيها الحزبان المال والسلطة والنفوذ ومعظم المشاريع الاستثمارية.

- القاعدة والتطبيق العملي للفكر الوهابي:

في تلك الأثناء كان تنظيم القاعدة الوهابي التكفيري يتغلغل في اليمن من خلال العناصر اليمنية العائدة من أفغانستان، وبدأ التنظيم يُنظم صفوفه من أجل التخطيط لتنفيذ أعمال إرهابية كبرى، حيث بدأت أولى تلك الأعمال باستهداف المدمرة الأمريكية (يو إس إس كول) وتعرضها للتفجير بواسطة قارب مفخخ قبالة سواحل عدن في أكتوبر عام ٢٠٠٠م ، وبعد ذلك جاءت أحداث ١١ سبتمبر عام ٢٠٠١م التي استهدف فيها تنظيم القاعدة مركز التجارة العالمية في نيويورك، فشعرت أمريكا بأن خطر الإرهاب قد ضربها في عُقر دارها وتم توجيه الاتهام مباشرة إلى السعودية لأن ١٥ إرهابياً من أصل ١٨ ممن نفذوا تلك الهجمات يحملون الجنسية السعودية ويتبنون الفكر الوهابي التكفيري. في تلك الأثناء أمر بن لادن أعضاء تنظيم القاعدة بالتوجه إلى اليمن، وتزعم تنظيم القاعدة في اليمن حينها أبو علي الحارثي، ودخلت اليمن بعدها شريكاً أساسياً مع الولايات المتحدة في ما سُمي حينها مكافحة الإرهاب، وبدأت أمريكا ضغوطها على الدول العربية ـ ومنها اليمن ـ بإغلاق فقّاسات الفكر الوهابي، وهذا ما حصل فعلاً، ففي منتصف عام ٢٠٠١م أصدر الرئيس السابق علي عبدالله صالح قراراً بإلغاء المعاهد العلمية ودمجها

بالمدارس الحكومية، وذلك بعد أن تأكد أن تلك المعاهد قد خدمت التطرّف وساعدت على انتشار الفكر الوهابي التكفيري، وساهمت كذلك في تقوية حركة الإخوان المسلمين في اليمن وزيادة عدد المصوتين لهم في الانتخابات النيابية[1].

كانت اليمن هي الدولة المرشحة للغزو الأمريكي بعد أفغانستان والعراق بحسب تصريحات جورج بوش (الابن) بعد أحداث سبتمبر، فكان أن رفع الشهيد القائد حسين الحوثي الصرخة في وجه أمريكا، وفي تلك الفترة شجعت السعودية اليمن مادياً ومعنوياً لخوض حروب صعدة الست وبواسطة أدواتها في اليمن علي محسن الأحمر وحزب الإصلاح وطلاب معهد دماج، فشنوا الحرب الأولى في ربيع عام ٢٠٠٤م، تبعتها الحرب الثانية فالثالثة. وقد اتضح جيداً للمراقبين أن تلك الحروب كان الغرض منها التغطية على أنشطة القاعدة في اليمن خصوصاً بعد أن تردد اسم علي محسن الأحمر باعتباره الداعم والمحرك الرئيسي للتنظيم في اليمن، فقد تمت في تلك الفترة عملية فرار كبرى لعناصر تنظيم القاعدة من سجن الأمن السياسي في صنعاء في شهر فبراير عام ٢٠٠٦م من خلال عملية حفر نفق تحت الأرض فروا من خلاله، وقد كانت العملية مدبراً لها بشكلٍ جيد من خلال عناصر أمنية على علاقة بالنظام في صنعاء، وكان المتهم الرئيس فيها قائد الحروب على صعدة علي محسن الأحمر، فكان لا بد من شن الحرب والهروب من خلالها من تهم دعم الإرهاب بمحاربة المواطنين في صعدة، فبدأ علي محسن والعناصر الوهابية التكفيرية التي شاركت في الحروب الست بشن الحرب الرابعة في يناير ٢٠٠٧م واستمرت حتى يونيو من نفس العام .

حاول علي محسن التغطية على نشاط القاعدة من خلال شن الحروب على صعدة، إلا أن تنظيم القاعدة بدأ بمهاجمة منشآت عسكرية يمنية وأفراداً من الجيش وحقولاً للنفط في مأرب، ومنها الهجوم الإرهابي الذي حدث في ٢ يوليو ٢٠٠٧م بواسطة سيارة مفخخة يقودها انتحاري استهدفت سياحاً من أسبانيا أثناء زيارتهم لمعبد ملكة

١- بلال محمد الحكيم، **اليمن: من ربيع الثورة إلى خريف العدوان**، صنعاء، (د. ن.)، ط ١، ٢٠١٧م، ص ٢٧٥.

سبأ في محافظة مأرب، وأسفرت تلك العملية عن مقتل ٨ سياح وسائقين يمنيين وإصابة ١٢ آخرين بجروح مختلفة.

زادت القاعدة من نشاطها في اليمن، خصوصاً بعد أن استهدف انتحاريان مبنى السفارة الأمريكية في صنعاء في بداية عام ٢٠٠٨م، كانت أصابع الاتهام موجهة ضد أدوات السعودية من حملة الفكر الوهابي التكفيري، فكان لا بد من أن يفتح علي محسن حرباً خامسة في صعدة هروباً من التهم الذي تلاحقه بدعم القاعدة كي يثبت لأمريكا أنه يحارب من يرفع شعار الموت لها، فبدأت الحرب الخامسة في مارس ٢٠٠٨م وتوسعت خارج محافظة صعدة لتشمل مناطق حرف سفيان في محافظة عمران وبني حشيش في محافظة صنعاء، واستمرت حتى يوليو من العام نفسه، لتأتي بعدها الحرب السادسة في ١١ أغسطس ٢٠٠٩م والتي كانت أشد ضراوة من سابقاتها ـ فقد تم تسميتها بعملية الأرض المحروقة ـ خصوصاً بعد أن زادت قوة الحوثيين (أنصار الله لاحقاً) وانتشر أنصارهم في العديد من المحافظات. هذه الحرب شاركت فيها السعودية بشكل مباشر بدلاً عن وكلائها من مشائخ القبائل والتيارات السلفية وقادة بعض المعسكرات، خصوصاً من حزب الإصلاح الذين استخدمتهم طيلة الحروب الخمس السابقة، وانتهكت السيادة اليمنية واستخدمت ضد أبناء صعدة كل أنواع الأسلحة الجوية والبرية والصاروخية. ولم تكتفِ بذلك، بل استعانت بقوات خاصة من الأردن والمغرب والبحرين وباكستان، قُصفت مدينة صعدة ومديرياتها بـ ٥٠٠٠ غارة استخدمت فيها أكثر من ٧١ ألف صاروخ، فقتلت الكثير من المدنيين وشردت الآلاف وهدمت مئات المنازل والمزارع وتم إخلاء ٤٥٠ قرية وشرّدت ما يقل عن ٣٥٠ ألف نازح[١].

خلال تلك الحرب، كان تنظيم القاعدة في السعودية قد خرج عن سيطرة وزير داخليتها محمد بن نايف، خصوصاً بعد محاولتها اغتياله في شهر سبتمبر ٢٠٠٩م، فكان لا بد من التخلص من تلك العناصر وإخراجهم إلى اليمن. وقد تولى اللواء علي محسن الأحمر تأمين نقل عناصر القاعدة من السعودية إلى اليمن في إطار سعي المملكة لتنظيف صورتها القذرة أمام الرأي العام العالمي، والترويج لنفسها باعتبارها

١- يحيى جحاف، **صعدة: القضية والاعلام**، صنعاء، مركز عدن للبحوث، ط ١، ٢٠١٦م، ص ١٠٤.

ضحية للإرهاب الذي مصدره اليمن وخصوصاً بعد أن بّث (ناصر الوحيشي) قائد تنظيم القاعدة في جزيرة العرب شريطاً مصوراً هدد فيه بشن هجمات شديدة على السعودية. وقد كان نقل عناصر تنظيم القاعدة من السعودية إلى اليمن هو الدور الأكثر قذارة الذي لعبه علي محسن الأحمر، والذي دمرّ به اقتصاد اليمن وسمعتها ومستقبل أجيالها، وقد فُهم فيما بعد أن افتعال الحرب السادسة ودخول السعودية فيها كان تغطية لتلك العملية.

كانت القاعدة لا تزال تمارس هوايتها في إزهاق الأرواح البريئة في اليمن لأنها تجد من يدافع عنها ويبرر أفعالها، فقد قام المدعو طارق الفضلي ـ أحد أعضاء القاعدة العائدين من أفغانستان ـ بضرب سيارة نجدة بالبازوكا وقتل أفرادها في محافظة أبين عام ٢٠٠٩م، فحركت وزارة الداخلية قوات أمنية وحاصرت الفضلي ومجموعته داخل منزله وأمهلتهم ساعتين لتسليم أنفسهم، لكنها فوجئت بتدخل اللواء علي محسن الأحمر وتعهده لنائب الرئيس عبد ربه منصور هادي بتسليم المطلوبين سلمياً، وهو ما لم يفعله، بل شجع الفضلي لاحقاً على التمادي في جرائمه الإرهابية. لقد فهم المراقبون للمشهد اليمني أن الحروب الست التي شُنت على صعدة كانت حروباً مدفوعة الأجر من الخارج ـ خصوصاً من السعودية والولايات المتحدة الأمريكية ـ للقضاء على الحوثيين، وكان الغرض منها التغطية على نشاط تنظيم القاعدة من خلال فتح المعسكرات لهم للتدريب وتزويدهم بمختلف أنواع الأسلحة والاستعانة بهم في تلك الحروب الست. بالنسبة للسعودية كانت الحروب للتغطية على خروج قيادات التنظيم من السعودية إلى اليمن، وبالنسبة لأمريكا كان تواجد القاعدة في اليمن هو الذريعة التي تستخدمها لتعزيز تواجدها وبناء قواعد لها والسيطرة على باب المندب. كل تلك الأحداث والتدخلات السعودية والأمريكية في القرارات السياسية اليمنية شكلّت انتهاكاً للسيادة الوطنية اليمنية بشكل لم يعد مقبولاً فيه الحديث عن الهوية الوطنية اليمنية ذات القرار السيادي المستقل.

لم تقضِ الحرب على الحوثيين ـ كما خططوا لها منذ الحرب الأولى ـ لكنهم توسعوا إلى داخل الأراضي السعودية كرد فعلٍ على التدخل السعودي، فكان أن أوقفت السلطة حربها السادسة في ١١ فبراير ٢٠١٠م.

- اللجنة الخاصة وشراء الولاءات للسعودية:

كان الفكر الوهابي التكفيري الذي تم نشره في اليمن هو السلاح الأشد خطورة في العدوان على الهوية اليمنية لدى عامة الناس، لكنه لم يكن السلاح الوحيد، فقد كان للمال السعودي دوراً هاماً في شراء ولاءات النخب من القادة العسكريين والسياسيين والنخب الحزبية والمثقفة، "وليست العقيدة الوهابية أو الإخوانية هي التي سهلت للرجعية السعودية اختراق سيادة البلاد الوطنية وطعن استقلالها السياسي، وإنما هو سيل الذهب والدولار الذي يتدفق إلى جيوب كل عبدة الذهب والدولار من كبار الإقطاعيين والضباط والموظفين وغيرهم من العناصر الطفيلية في المجتمع والدولة"[1].

لقد عرف الشعب اليمني كيف تعتدي السعودية على هويته الوطنية وقراره السيادي وتتحكم بإدارة البلاد من خلال أدواتها وعبر (اللجنة الخاصة) التابعة لوزارة الدفاع السعودية، فقد كشفت صحيفة الشارع اليمنية في ٣ يونيو ٢٠١٢م في تقرير لها تحدث عن استلام ما يقارب من ٢٧٠٠ شخصية في اليمن ما بين شيخ وسياسي وعسكري وصحفي يمني مبلغ ٥٦ مليون ريال سعودي شهرياً من اللجنة الخاصة ومكتبها الخاص في وزارة الدفاع السعودية. ونشرت بعض المواقع مؤخراً قوائم بالمبالغ التي تستلمها تلك الشخصيات بالتفاصيل، حيث كشف التقرير أن ٤٠ مليون ريال سعودي كانت تدفع للرئيس السابق علي عبد الله صالح، و٣ ملايين ريال سعودي للشيخ صادق الأحمر، وكان التجمع اليمني للإصلاح يستلم ٣ ملايين ريال سعودي شهرياً، وأشار التقرير إلى أن رئيس حزب رابطة أبناء اليمن (رأي) عبدالرحمن الجفري يستلم ١٦٠ ألف ريال سعودي شهرياً، والرئيس اليمني الأسبق (علي ناصر محمد) يستلم ٢٠ ألف ريال سعودي شهرياً، فيما يستلم كل من حيدر العطاس وهيثم قاسم طاهر ومحمد علي أحمد كل واحد منهم ١٠ ألف ريال سعودي، وياسين سعيد نعمان ١٠ ألف ريال سعودي. أما علي محسن الأحمر فقد أشار التقرير إلى أنه كان يستلم ٥ ملايين و٢٠٠ ألف ريال سعودي بالإضافة إلى استلامه ١٠ مليون ريال سعودي أيضاً سنوياً من وزارة الدفاع السعودية تحت بند

١- محمد علي الشهاري، معالم سياسة العدوان السعودية تجاه اليمن، **مرجع سابق**، ص ٧٠.

(محاربة الروافض)، فالجنرال العجوز لم تسعفه فقط ثروته الطائلة في شراء الذمم وولاءات القبائل، بل أيضاً ساعدته في صناعة نفوذه الخرافي، فتوقيعه على أي ورقة كان كافياً لدى تلك اللجنة لدفع الملايين لحاملها أو قبول علاجه على نفقة المملكة أو تخصيص مرتب شهري له. وكل ما كان يهم المملكة هو أن يواظب الجنرال على دوره كشرطي يحرس حدودها، ويضمن لها ولاء القبائل، ويسهل مهمة دعاتها في نشر الفكر الوهابي، وتمرير بعض الطبخات الأمنية التي تخدم أجندة المملكة.

لقد حاولت حركة أنصار الله مشكورة إعادة الاعتبار للهوية اليمنية من خلال إحياء الاحتفال بمناسبة المولد النبوي في كل عام وإحياء بقية المناسبات الدينية التي كانت تشكّل هوية دينية جامعة، مما ألب عليها دعاة الفكر الوهابي وداعموهم وكان من ضمن الأسباب التي جعلت السعودية تدعم الحروب الستة في صعدة سابقاً وتشن عدوانها الغاشم على اليمن لاحقاً. وخلال تلك الفترة تم استهداف بعض الشخصيات البارزة التي كانت تفضح المذهب الوهابي التكفيري في اليمن، وتحاول استعادة الهوية الوطنية اليمنية؛ فكان أن اغتالت أدواتُ السعودية الدكتور عبدالكريم جدبان والدكتور أحمد شرف الدين والدكتور محمد عبدالملك المتوكل والأستاذ عبدالكريم الخيواني. وبعد أن حاربت السعودية ـ عبر أدواتها في اليمن ـ المذهب الزيدي بكل ما أوتيت من قوة وبكل الوسائل، عملت على اغتيال رموز ذلك المذهب من خلال التفجير الإرهابي الذي استهدف الدكتور المرتضى المحطوري في جامع مركز بدر والدكتور طه المتوكل في مسجد الحشحوش يوم الجمعة ٢٠ مارس ٢٠١٥م، فاستشهد الأول ومعه عشرات المصلين ونجا الثاني. وبعد أن ظهرت عورة النظام السعودي وبان عدوانه على الهوية الوطنية اليمنية عمد إلى ورقته الأخيرة وهو العدوان المباشر على اليمن في يوم ٢٦ مارس ٢٠١٥م، لأن كل أدواته تم إحراقها وقطعت أيادي السعودية في اليمن، فكان لا بد أن تحاول إعادة أدواتها، ولكن هيهات أن تصل إلى ما تريد. وقد فضحت السعودية نفسها من خلال قصفها للمواقع الأثرية والجوامع الأثرية القديمة وخصوصاً عدوانها الهمجي على متحف مدينة ذمار وصنعاء القديمة ومسجد الإمام الهادي في صعدة وهي أهداف لها علاقة بالهوية الوطنية اليمنية والتراث الحضاري العريق للشعب اليمني، والذي داومت

السعودية على العدوان عليه منذ قيامها. وقد أثبت حديث السفير السعودي في اليمن لمحطة (إم بي سي) في برنامج (من الصفر) يوم ٢٢ مايو ٢٠١٨م عن كيفية إخراجه لعلي محسن عن طريق طلبه طائرة هليكوبتر جاءته من قاعدة العند، أنه كان الآمر الناهي في اليمن، يأمر فيطاع ويطلب فيُستجاب له، وهذا يدل على حجم النفوذ السعودي في اليمن قبل ثورة ٢١ سبتمبر، والتي كانت نتيجة طبيعية لعدوان السعودية على الهوية الوطنية اليمنية.

الخاتمة:

هكذا يتضح لنا أن العدوان السعودي على الهوية الوطنية اليمنية قديم قدم العلاقة بين البلدين، فقد كانت العلاقة بين الجمهورية العربية اليمنية (سابقاً) والجمهورية اليمنية (لاحقاً) والسعودية، علاقة تابعٍ بمتبوع. ولم تستطع الحكومات المتوالية على حكم اليمن التخلص من الهيمنة السعودية، وظل الشعب اليمني خلالها يئن من ثقل الضغوط السعودية، ومن استخدام المال السعودي كوسيلة للضغط والابتزاز السياسي وتأكيد التبعية، ومن هيمنة المذهب الوهابي الذي كان الغرض من نشره في اليمن عبر إنشاء المعاهد العلمية هو طمس الهوية الوطنية اليمنية الجامعة. وقد ظهر ذلك العدوان بشكلٍ واضح من خلال محاولة النظام السعودي فرض المذهب الوهابي على الشعب اليمني بكل الوسائل المتاحة، ومحاربة المذهب الزيدي واعتباره مذهباً شيعياً رافضياً، ومحاربة المذهب الشافعي من خلال محاربة التصوف وتكفير المتصوفة، والعمل على خلق التناقضات المذهبية والمناطقية بين أبنائه، وشراء ولاءات شيوخ القبائل والقيادات العسكرية والساسة وجعلها تابعة لها على حساب الولاء لليمن. كما تمثل العدوان السعودي على الهوية اليمنية في تشجيع ظهور تنظيم القاعدة، ونقل أعضائه من أفغانستان ومن السعودية إلى اليمن بواسطة أدوات السعودية فيها، وتشجيع التطرف والعنف بواسطة المناهج الوهابية التكفيرية، وكل ذلك يطمس الهوية الوطنية اليمنية ويجعل منها نسخة مزورة للهوية الوهابية. وقد تم إعادة الاعتبار للهوية الوطنية اليمنية وقراراها السيادي المستقل من خلال ثورة ٢١سبتمبر ٢٠١٤م، وكان ذلك هو السبب الرئيس الذي بموجبه شنت السعودية عدوانها البربري على اليمن.